

القسم الثاني

نحو إقامة مجتمع المعرفة

الجزء الرابع: رؤية استراتيجية

نجتهد الآن لصوغ رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، مساهمة في حفز النخب العربية على المشاركة الفعالة في إبداع رؤية عربية صميم لبناء نهضة إنسانية في الوطن العربي، وفق التعريف المتبنى في تقرير "التنمية الإنسانية العربية".

بعبارة أخرى، يضع فريق التقرير تحت تصرف القوى النشطة في المجتمعات العربية، مجموعة من الخطوط العريضة للوسائل الاستراتيجية الكفيلة، في تقديره، بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، بأمل إخضاعها للنقاش الجاد، أولاً؛ وإغنائها بإضفاء خصوصيات المجتمعات العربية المختلفة، ومقترحات تنفيذية محددة متناسبة معها، ثانياً؛ واتخاذ موقف طليعي، فكري ونضالي، بشأنها، ثالثاً.

هذا الموقف الطليعي، الفكري والنضالي، من قبل النخب العربية، هو وحده الكفيل بالتقدم نحو غاية إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

رؤية استراتيجية؛ أركان مجتمع المعرفة الخمسة



يوصل هذا التقرير سنة منهجية اتبعها تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) فيما يتصل بوصف معالم الطريق نحو مستقبل أفضل في البلدان العربية، وصولاً لبناء التنمية الإنسانية في عموم الوطن العربي.

انطلاقاً من أن "أهل مكة أدرى بشعابها"، يتحاشى "تقرير التنمية الإنسانية العربية" تقديم "وصفة جاهزة" يدعي صلاحيتها لبناء التنمية الإنسانية في أي، وكل من، المجتمعات العربية.

ونحن نستعمل كلمة "مجتمع عربي" بدلاً من "بلد عربي" أو "دولة عربية" في هذا المقام عمداً، للتأكيد على أن "المجتمع" المعني يمكن أن يكون جزءاً من دولة أو تجمعاً من دول عربية أو الوطن العربي بكامله.

إن بناء التنمية الإنسانية يطلب إبداعاً اجتماعياً، لا يقدر عليه إلا أهل كل مجتمع عربي لأنفسهم، وبأنفسهم، كما تدعو التنمية الإنسانية. ولذلك يكتفي التقرير برسم الملامح الرئيسية لما يمكن أن يعد رؤية استراتيجية¹ تثير الطريق لبناء التنمية الإنسانية، على أن تتعهد القوي الحية في أي مجتمع عربي، بالنقاش الجاد أولاً، اختلافاً قبل الاتفاق حين يكون مبرراً، ثم لتري بعد ذلك ما هي فاعلة بشأنها. من غمار عملية الإبداع الاجتماعي هذه يمكن أن تنشأ حركة مجتمعية تقوم على إطلاق الطاقات البشرية الخلافة في المجتمع المعني، وتوظفها بكفاءة في بناء التنمية الإنسانية. أوليس هذا جوهر التنمية الإنسانية؟

من هنا يركز الفصل الحالي، الأخير من التقرير، على توجهات العمل المستقبلي ولا يتطرق إلى تحليل الواقع العربي الراهن إلا بما يؤسس لهذه التوجهات وينشئ الصلة، بإيجاز، مع استخلاصات الفصول السابقة من التقرير (الفصول 2-8) مما يربط قليل تكرار بين هذا الجزء والفصول السابقة.

وجدير بالإشارة أن إقامة مجتمع المعرفة، على النحو الموصوف أدناه، يشكل عماد نهضة إنسانية تشتمل على أبعاد المجتمع العربي جميعاً.

وتتعاظم أهمية تدبر المشروع المستقبلي لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، بأيد عربية، في وقت تقوم فيه قوى خارجية بإعداد العدة لإعادة ترتيب المنطقة العربية، بما قد ينعكس سلباً على فرص البلدان العربية في إقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية، إصلاحاً للذات.

حال المعرفة في البلدان العربية، ومغبة استمرار الوضع الراهن

إن المعرفة تبدو طريفة في البلدان العربية الآن، بل تقوم عقبات مجتمعية تحول دون قيام مجتمع المعرفة، كما تشي الأقسام السابقة من التقرير. ونخشى أن يؤدي دوام الاتجاهات الراهنة إلى تهميش دور المعرفة في المجتمعات العربية، بما ينطوي عليه من استمرار تدني الرفاه الإنساني في الوطن العربي، ويقلل من فرص بناء التنمية الإنسانية في ربوعه. هذا على حين يتحول العالم المتقدم إلى مجتمعات كثيفة المعرفة، إنتاجاً واستهلاكاً، مما قد يمكن لبعضها أن يستغل تفوقه المعرفي في فرض هيمنة من نوع جديد، خيوطها حريرية ولكن قبضتها فولاذية. وبناء عليه، فإن النتيجة المنطقية لاستمرار غياب المعرفة عن الوطن العربي ليست أقل من كارثية. النتيجة المتوقعة هي استمرار العرب في موقع هامشي من تاريخ البشرية القادم. هذا الموقع قد يكون عاقبة منطقية لانحطاط دام سبعة قرون بينما القطاعات المتقدمة من البشرية ترتقي معارج مطردة الرقي من إنتاج المعرفة والتنعم الإنساني، غير أن مثل هذا الموقع لا يفي بحمل المطامح المشروعة للشعب العربي في وجود كريم ومقتدر في الألفية الثالثة.

1 وهي، بالتعريف، لا ترقى إلى مستوى أحكام "استراتيجية".

سيؤدي دوام

الاتجاهات الراهنة

إلى تهميش دور

المعرفة في

المجتمعات العربية،

واستمرار العرب في

موقع هامشي من

تاريخ البشرية

القادم وهو ما لا

يفي بحمل

المطامح المشروعة

للشعب العربي في

وجود كريم ومقتدر

في الألفية الثالثة.

إن إقامة مجتمع

المعرفة في عموم

الوطن العربي هي

سبيل العرب

للوجود الكريم، من

موقع قدرة ومَنعة،

في عالم الألفية

الثالثة.

تكون منعدمة. وإنما يمر دربُ الفوز عبر تعاون عربي متين يستهدف الوحدة على صورة "منطقة مواطنة عربية حرة" كما دعا "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول. على وجه الخصوص، يفضي تمكين التعاون العربي إلى تعظيم القدرة التفاوضية لجميع العرب في المعترك العالمي بما ييسر الاستفادة من فرص العولمة في اكتساب المعرفة ويساعد على توقي مخاطر احتكار المعرفة من قبل منتجها.

من هذا المنطلق فإن إقامة مجتمع المعرفة في عموم الوطن العربي هي سبيل العرب للوجود الكريم، من موقع قدرة ومَنعة، في عالم الألفية الثالثة.

لن يكون أمام العرب، مع استمرار تغييب المعرفة في الوطن العربي، إلا الانضواء في مجتمع المعرفة العالمي من موقع ضعف، والانصياع لشروطه الخادمة لأقويائه، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، التي تؤسس، بشكلها الراهن، لعبودية جديدة لمن لا تتوافر لهم أسباب القوة في هذا العالم القديم-الجديد. قديم بمنطق الصراع البشري، وجديد بأسباب القوة وسبل حسم الصراع. إن سبيل تقادي هذه العاقبة يمرّ عبر إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية حتى تمتلك من أسباب العزة والمنعة المعرفية ما يمكنها من الوجود باقتدار في مجتمع المعرفة العالمي الآخذ في التشكل بلا هوادة.

ولن نمل من تكرار أن فرصة أي بلد عربي، أيا كان، في الفوز منفرداً في "حرب المعرفة" هذه تكاد

الإطار 9-1

مصطفى البرغوثي: الطريق إلى المستقبل

وبالنسبة لشعبنا الفلسطيني، فعليه يواجه أشرس التحديات في كفاحه من أجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان العدواني، ومن أجل نيل ما نالته سائر شعوب الأرض - الحرية والاستقلال الحقيقي والسيادة الحق على أرضه وحدوده ومصيره ومستقبله.

إن السلام العادل والتنمية الفعالة في منطقتنا لن يتحققا ما لم ينل الشعب الفلسطيني دولة حقيقية ذات سيادة كاملة، وما لم تحل قضية لاجئيه بتفويض القرارات الدولية. ولا يمكن السماح بأن تتحول فكرة الدولة المستقلة إلى مرحلة انتقالية أخرى على شكل حكم ذاتي دون حدود أو سيادة. فالتجارب تعلمنا أن تجنب العضلات الرئيسية - إنهاء الاحتلال والاستيطان وقضايا القدس واللاجئين لن يمثل سوى وصفة لآلام أكبر في المستقبل.

وإذ يسعى الشعب الفلسطيني لبناء وطن ومواطننة وديمقراطية حقيقية، فإنه نجح في خضم صراع ضار مع الاحتلال، ورغم فداحة التضحيات البشرية، في بناء نماذج تنموية وبشرية رائدة يقفون بها اليوم في العديد من بلدان العالم. وذلك يعود لروح الإبداع الإيجابية ورفض مشاعر الإحباط واليأس.

إن النضال الفلسطيني ليس نزاعاً بين طرفين أو خلافاً تفاوضياً على نسب مئوية، إنه ببساطة قضية شعب يسعى لنيل ما نالته سائر شعوب الأرض، الحرية والاستقلال وتقرير المصير والحياة الإنسانية بكرامة وسلام وأمان، وذلك هو الأساس الطبيعي لكل تنمية إنسانية.

ولن يستكمل هذا الهدف إلا بتطوير خطة لتطوير مراكز البحث العلمي وتشجيع الأبحاث.

ويتمثل الهدف الثالث بالتطوير الصحي النوعي الشامل. ولا يعني ذلك الاستمرار في إغراق البلاد بمستشفيات تجارية ومراكز متخصصة للنخبة، بل إحداث تطوير شامل في الرعاية الصحية الأولية بنوعية عالية وأنظمة للتأمين والضمان الصحي المشارك ورعاية الأطفال والأمهات وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والتركيز الشامل على مبدأ الوقاية ونمط الحياة الصحي بدلاً من هدر الموارد في إطار النموذج الطبي - البيولوجي الذي اثبت فشله، أي الإيمان بالقاعدة البسيطة بأن الصحة ليست مجرد علاج المرض بل إزالة أسبابه.

ويتمثل الهدف الرابع في انتزاع زمام المبادرة، والانتقال من سياسات ردود الفعل إلى المبادرة المنهجية في مناهج الحياة كافة. إن الديمقراطية والمشاركة والحرية نادراً ما تمنح، وغالباً ما تنتزع بكفاح المؤمنين بها، وذلك يتطلب من المواطنين والناس اقتحام التحديات في المطالبة بحقوقهم وفي الدعوة للسياسات السليمة. والأمر نفسه ينطبق على الدول العربية في علاقاتها الدولية، إذ إن أحداً لن يؤمن مصالحها إن لم تبادر بالعمل من أجلها.

ولعل التنمية الإنسانية في العالم العربي لن تتحقق دون حل معضلة المشاركة الفعالة للشباب والمرأة. فالشباب يشكل ثلثي سكان العالم العربي، وهو غالباً محروم من الفرص والمشاركة وحرية الإبداع والمبادرة. وما زال القسم الأعظم من النساء مهمشاً. إن هذين العنصرين يمثلان رصيماً بشرياً هائلاً تتمنى العديد من الدول المتقدمة أن تمتلكه.

تجابه الشعوب العربية ودولها تحديات مصيرية في عصر يتسم بالتسارع المذهل، الذي لا ينتظر المتباطئين أو المتقاعسين في الدفاع عن مصالحهم.

ويبدو جلياً إن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الإنسان - المواطن ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه خاص.

ويعني ذلك تحقيق أربعة أهداف مترابطة، ولا غنى عن أي منها.

أولاً، تطوير دور المواطن السياسي ومشاركته من خلال نشر وتعميق قيم الديمقراطية والمشاركة الأساسية، بدءاً من سيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة أمام القانون وحرية العمل السياسي والفكري وحرية الصحافة والتعددية السياسية والانتخابات الديمقراطية الحرة. يضاف إلى ذلك تحرير مؤسسات المجتمع المدني والأهلي من السيطرة الحكومية وإطلاق حرية التنظيم والإبداع والتطوير فيها. إن المشاركة السياسية تعني، تنموياً، مشاركة المواطن بحرية في صنع السياسات بما يضمن إسهامه المباشر في تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تطوير شامل للتعليم، بدءاً من التعليم قبل المدرسي وانتهاء بالتعليم العالي. وذلك لن يتحقق إلا بفتح أبواب الفرص للتعليم أمام كل الشرائح والطبقات الاجتماعية، سواء من خلال التعليم الإلزامي أو إنشاء صناديق وطنية للإقراض للتعليم الجامعي ينال فيها الطلاب حقوقاً متساوية بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يعني بناء مجتمع المعرفة، اعتماد المعرفة مبدأً ناظماً للحياة البشرية، بهدف تطوير نهضة إنسانية في عموم الوطن العربي عبر إنتاج المعرفة والتوظيف الكفاء لها. ويقوم بناء المعرفة على الأركان الخمسة التالية:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

2. النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرف المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.

3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.

4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستدير.

تضمن هذه الأركان الخمسة إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها في الوطن العربي وصولاً لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية. ويلاحظ أن هذه الأركان الخمسة تتكامل بقوة مع بعضها من ناحية، ومع بعض توصيات التقرير الأول، من ناحية أخرى، مما يؤكد على تضافر مقترحات سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية العربية" في تكوين مشروع متكامل للنهضة في الوطن العربي.

أركان مجتمع المعرفة؛ نظرة أقرب

إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح

الحرية والمعرفة

تحقق، لاشك، إنتاج علمي مهم في ظل نظم حكم قهرية، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالأخص ما اتصل منها بنظم التسليح، من خلال دعم قوي وتمويل سخي لهذه المجالات من قبل السلطة الحاكمة. كما يمكن تحقيق تقدم معرفي مهم في المجالات التقنية، مثل تطوير التقانة للإنتاج الاقتصادي في ظل دكتاتورية مستتيرة، كما حدث في كوريا الجنوبية

ولكن في مثل هذه الحالات لا يمتد الإنجاز المعرفي للعلوم الإنسانية والاجتماعية ولا للفنون والآداب. وإن أفلتت ومضات رائعة من الإبداع الأدبي والفني تحت القهر، إلا أنها لا تجد سبيلاً إلى عامة الناس، بسبب التضيق على نشر المعرفة، فلا تولد مثل هذه "الفتلات" إلا الإحباط لدى مبدعيها. كذلك لا تعم فائدة الإنتاج المعرفي هذا، المجتمعات المعنية بكاملها، أي لا يمتد الإنجاز المعرفي لتطوير جميع قطاعات المجتمع ولتحسين الرفاه الإنساني للبشر جميعاً. والمثال على ذلك في الحالة العربية هو العراق، وخارج المنطقة العربية كوريا الشمالية.

كما لا يطرد، في مثل هذه الحالات، الإنتاج المعرفي ذاته، ولو في العلوم الطبيعية والدقيقة والتسليح، نظراً لفقدان المجتمع للقدرة على توفير الموارد اللازمة باطراد، والمثال الأهم على ذلك هو الاتحاد السوفييتي السابق الذي انهار، ضمن أشياء أخرى، تحت وطأة عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس مع الاستمرار في تمويل التسليح العسكري والبحث والتطوير التقني اللازمين له.

وفي منظور التنمية الإنسانية، فإن التقدم العلمي تحت القهر يرتبط بالتضيق على الحريات، مما يؤدي التنمية الإنسانية من أوسع الأبواب.

أما إن أردنا معرفة راقية في شتى مجالات الإبداع، فالحرية لازمة؛ وإن أردنا تنمية إنسانية من خلال اكتساب المعرفة، فالحرية لا غنى عنها.

وتعد حريات الرأي والتعبير والتنظيم، هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية. ومناخ الحرية متطلب جوهري لمجتمع المعرفة، أولاً؛ وهي، أي الحريات المفتاح، الضامنة لحيوية البحث العلمي والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي، سبيل إنتاج المعرفة، ثانياً، على ألا تفرض قيود على حرية الرأي والتعبير والتنظيم إلا في أضيق الحدود التي يعينها القانون (المتصف بالمزايا المحددة فيما بعد) والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ويتطلب هذا التوجه، أول ما يتطلب، تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر على حريات الرأي والتعبير والتنظيم، أو تجريم لها، من ناحية، وضمان اتساق النصوص القانونية والإجراءات مع الشرعة الدولية لحقوق

تعد حريات الرأي

والتعبير والتنظيم،

هي الحريات

المفتاح الضامنة

لجميع صنوف

الحرية. وهي

الضامنة لحيوية

البحث العلمي

والتطوير التقني

والتعبير الفني

والأدبي.

لمصلحة السلطة أو لتحرير الضعفاء، فإن السلطة لا تترك العلمَ والبحثَ لحاله، خاصة وأن العلم، كالفن، بحاجة لمن يرعاه (لأن من يقدر على القيام به لا يطيقون تكلفته). وليس غريباً، والحال كذلك، أن تسعى أنساق السلطة الراهنة إلى السيطرة على مؤسسات البحث والتعليم، خاصة العالي منه، وعلى العلماء، بالترغيب والترهيب دون أن تقدم الدعم الحقيقي لها إلا في حدود مفهوم هذه السلطات لمصالحها. وهذه واحدة من أهم أسباب تردي منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية. وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي دخلت ساحة التنافس على العلماء العرب قوى أجنبية لا يقتصر تأثيرها على تشجيع هجرة الكفاءات وإنما قد يمتد، إلى توجيه جهود البحث والتطوير التقاني في البلدان العربية ذاتها، وتراجع أولويات البحث والتطوير المحلية إلى المقام الثاني من الأهمية.

كل هذه الأمور يتعين أن تغذي الحرص على أولويات البحث والتطوير التي تخدم التنمية الإنسانية في الوطن العربي، دون أن يعني ذلك انكفاء منظومة المعرفة العربية على الذات في انغلاق هو نقيض متطلبات حيوية عملية اكتساب المعرفة. فحيوية منظومة اكتساب المعرفة تقتضي في حقيقة الأمر الحرص على تمتين التعاون الدولي، وبخاصة على الصعيد العربي، في اكتساب المعرفة، مما يرتب أدواراً جوهرية لكل من الدول العربية ومنظمات البحث والتطوير الأهلية، على الصعيدين القطري والقومي.

هذه هي إذا البيئة المجتمعية القاسية، وشديدة الاستقطاب، التي تحيط بالعلم، وبالعلماء، في البلدان العربية. والاختيار الصعب الذي يواجهه العلماء في هذه البلدان هو، في حدوده القصوى، إما أن يكونوا "متقنين" و علماء مسؤولين اجتماعياً، يتبنون العلم وسيلة لتحرير الضعفاء ورفع الأمة، أو أن يلتحقوا بنسق السلطة القائم، أو السلطات الخارجية، لدرجة أو أخرى. ومعروف أن "العلماء" الذين يلتحقون بخدمة أنظمة هياكل القوة الراهنة، في الداخل أو في الخارج، يرفضون في متاع الحياة الدنيا الذي تتيحه السلطة، سواء في ذلك المال أو القوة، في عصر العولمة، وليس هذا بقليل. بينما يعاني الفصيل الأول عواقب ليس أقلها التهميش من هيكل القوة القائم⁴.

الإنسان، من ناحية أخرى. ولا غضاضة في أن يتبارى صناع القانون، من اختصاصيين ومن ممثلين للشعب في البلدان العربية، في مجارة بلدان العالم ذات التقاليد العريقة في حماية الحريات، من ناحية ثالثة².

ولا ضمانة للحريات دون استقرار القاعدة القانونية باعتبارها الأساس الوحيد لضبط السلوك الإنساني عامة. ثم يتعين أن يقوم على تنفيذ أحكام القانون، الحامي للحريات، قضاء نزيه وكفء ومستقل قطعاً.

ولقد أن الأوان لانقضاء عصر الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها³ وعلى مختلف صنوف الإبداع، إيذاناً ببزوغ فجر الحرية المؤسس لمجتمع المعرفة في البلدان العربية.

ولكن حماية حريات الرأي والتعبير على وجه الخصوص لا تتوقف عند حرص السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عليها. إذ أن دوائر بعضها ذو طابع ديني، رسمية وغير رسمية، في بعض البلدان العربية دأبت على الانتقاص من حرية الرأي والتعبير من خلال أساليب الرقابة والخطر والتجريح، بل والتكفير.

وحري بنا أن نتذكر أن "لا إكراه في الدين" (البقرة، 256) و "أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (يونس، 99). فإن كانت العقيدة قائمة على الاختيار الحر، فمن باب أولى ألا يكون هناك إكراه في الرأي والتعبير في قضايا الدنيا. ولنتذكر أيضاً: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (النحل، 125) و "ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك" (آل عمران، 159) و "أذهبوا إلى فرعون إنه طغى* فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى" (طه، 43-44).

وحيث أن المعرفة يمكن أن تكون قوة تُستغل

الإطار 2-9

القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (290-366 هـ): حق العلم على العلماء

ولم أقض حق العلم إن كان كلما	بدا طمعٌ، صيّرته لي سلماً
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم	ولو عظّموه في النفوس لعظما
ولكن أهانوه فهانوا، ودنسوا	محيّاه بالأطماع حتى تجهما

2 لعل في هذا قليلاً من التكفير عن انهماك بعض من هؤلاء في ابتداع القوانين والإجراءات المقيدة للحريات في حق ماضية.

3 ومن أشد صورها فظاظة تقييد حريات الباحثين في جمع البيانات من خلال البحوث الميدانية، مما يجهض فرصة تباور بحث علمي جاد ومدرسة متميزة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولا يقل عن ذلك فظاظة حظر نشر المعرفة ووجهات النظر المناهضة لمواقف الحكم في وسائل الإعلام الرسمية.

4 وربما يكون الاختيار أصعب في حالة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ودورها كبير في السيطرة على العقول، وفي تزيف الواقع عند الحاجة. ومن ناحية أخرى، فإن العلم الاجتماعي الجاد، خاصة الناقد منه critical social science، عمل شاق، وغير مجز في المجتمعات المختلفة. ومن ناحية ثالثة، فإن العالم "المقف" بطمح إلى نشر أفكاره، وليس من سبيل واسع إلى ذلك إلا عبر وسائل الإعلام العامة، التي تتحكم فيها أنساق الحكم القائمة حالياً، بقوة.

وطبيعي أن من اختاروا الطريق الأول، وثابروا عليه، قلة، والنتيجة خسران المهمة النبيلة للعلم سبيلا للتحرر والنماء، والمساهمة في تردي التنمية الإنسانية في البلدان العربية.

وعليه، فإن توسيع نطاق الحرية، وترقية الاستمتاع بها، في البلدان العربية يطلب أولا وقبل كل شيء جهدا دؤوبا ومتفانيا من المستفيدين الأول من الحرية، أي المثقفين ومنتجي المعرفة كافة، فلن يتسع نطاق الحرية في البلدان العربية وهؤلاء مستكينون، أو مستفيدون من انتكاسها ومكرسون له، أو عازفون عن النضال من أجلها. ساحة النضال من أجل الحرية فسيحة وممتدة، وهي ميدان للفعل المجتمعي الريادي، والضاري أحيانا، للمثقفين ومنتجي المعرفة جميعا، فرادى، ومنظمين في منظمات معرفية طليعية، وهو الأجدى.

فلا ريب أن دون ديار الحرية أهوالاً، ولا بد أن البعض سيدفع ثمنها. وبدون تكبد ذلك الثمن التاريخي ستظل المطالبة بالحرية مجرد انفعال رغبي ومطلب سرايبي.

وفي النهاية، فإن الحرية هي من قبيل الطيبات الإنسانية الخواتيم التي تحتاج بُنى وعمليات مجتمعية تفضي إليها وتصونها، وتضمن اطرادها وترقيتها.

وتتلخص هذه البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الصالح المتجسد في تضافر الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والذي يقوم على الأركان التالية (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول):

● يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (يحمي جوهر التنمية الإنسانية).

● يُبنى على تمثيل شامل لعموم الناس.

● يقوم على المؤسساتية بجدارة.

● تعمل مؤسساته بكفاءة وبشفافية مطلقة.

● تخضع مؤسساته للمساءلة الفعالة، فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال تمثيل نيابي دوري، حر ونزيه.

● يسود القانون، المنصف والحامي للحرية وللحقوق، على الجميع على حد سواء.

● يسهر على تطبيق القانون قضاء كفاء ونزيه ومستقل تماما.

في ظل نسق الحكم الصالح هذا يكاد يستحيل اغتيال الحرية، بينما تظل الحرية مهددة ما بقي بعض أركان الحكم الصالح غائبا أو منقوصا. ويلاحظ، إضافة، أن مجمل هذه الشروط تضمن تداول السلطة سلميا.

ومن ناحية أخرى، يمثل الحكم الصالح ضمانة لعقلانية اتخاذ القرار، بما يخدم التنمية الإنسانية عامة. كما أن عقلانية اتخاذ القرار تؤدي بدورها إلى تعزيز الطلب على المعرفة في جميع قطاعات المجتمع مما يدفع بعملية إنتاج المعرفة قدما.

وحيث أن الحكم في البلدان العربية حاليا لا يقترب من تمام هذا النموذج الصالح الموصوف، فقد يبدو أن اشتراط الحكم الصالح لضمان الحرية يعلق نوال الحرية على شرط بالغ الصعوبة، إن لم يكن، عند البعض، مستحيلا.

ولكن القراءة الصحيحة لهذا التشارط الجوهرى بين الحرية والحكم الصالح تصب في أن معركة نوال الحرية-المعرفة في الوطن العربي بحاجة إلى عدد، وعدة، ونفس تاريخي طويل. فلن ينعم العرب بمجتمع الحرية والمعرفة مجاناً، أو يهبط عليهم من السماء غيثاً.

إلا أنه لا ينبغي، بالقطع، الانتظار لحين تحقيق تمام الحرية والحكم الصالح حتى يبدأ العمل على إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية. فهناك الكثير من السياسات والإجراءات "الفنية" المطلوبة لدفع اكتساب المعرفة، والتي يمكن، وينبغي أن تبدأ فوراً. وتقدم بعضاً من أهم ملامحها في النقاط التالية، مع التأكيد على أن مجمل التوصيات المقترحة لا يؤتي أفضل أكله إلا في مناخ يضمن الحرية بالحكم الصالح.

النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة إلى طريقتي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة

قالت الإغريق "الإنسان معيار الأشياء جميعاً". ولا يصح هذا القول قدر صحته في منظور التنمية الإنسانية، فالإنسان مبنها ومنتهها؛ ولا قدر صحته في منظور المعرفة، فالإنسان مبدعها وحاملها بناءً للتنمية الإنسانية. ذلك أن اكتساب المعرفة هو القدرة البشرية الأساس في مفهوم التنمية الإنسانية. وترتّب هذه الأسس أولوية لاكتساب المعرفة، وسبيلها الأهم هو التعلم، كما

إن توسيع نطاق

الحرية، وترقية

الاستمتاع بها، في

البلدان العربية

يطلب أولاً وقبل كل

شيء جهداً دؤوباً

ومتفانياً من

المستفيدين الأول

من الحرية، أي

المثقفين ومنتجي

المعرفة كافة.

يمثل الحكم

الصالح ضمانة

لعقلانية اتخاذ

القرار، مما يؤدي

بدوره الى تعزيز

الطلب على المعرفة

في جميع قطاعات

المجتمع ويدفع

بعملية إنتاج

المعرفة قدماً.

أسلفنا. ومن ثمَّ تتطلب إقامة مجتمع المعرفة إصلاحاً جذرياً لنسق التعليم في البلدان العربية وفق التوجهات التالية:

● إيلاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

إن العائد المعرفي الذي يمكن أن يتحقق من تكثيف استثمار البلدان العربية في مرحلة الطفولة المبكرة يفوق عائد أي استثمار آخر، حتى لو كان في البشر أيضاً. ففي مجتمع المعرفة لا يوجد عائد يبذ تعظيم اكتساب المواهب المؤدية لإنتاج المعرفة، وأفضل المراحل العمرية لتبورها هي سنوات الطفولة الأولى.

ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مد نشاط التعليم إلى مرحلة الطفولة المبكرة وإلى الأسر العربية في الوقت نفسه. ويعني هذا التوجه بالتحديد امتداد نشاط المؤسسة التعليمية إلى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة حرصاً على استنبات المواهب في نوافذ الفرص العمرية التي تتفتح أوسع ما يكون في الطفولة المبكرة. وينبغي الحرص الشديد على ألا تتحول المؤسسة التعليمية في هذه الفترة الحرجة من النمو الإنساني إلى إفراز مكبلات إضافية لبزوغ المواهب البشرية، من خلال برامج تعليم تقليدي جامدة، فإن استنبات المواهب في الطفولة المبكرة يتوقف على غنى الاستثارة العقلية والحسية والوجدانية التي يتعرض لها الطفل (تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، 58-59).

ويكتمل ذلك التوجه بالاستفادة من المؤسسات التعليمية المتخصصة لتعليم مربي الطفولة المبكرة أصول التربية السليمة المؤهلة لتفتح المواهب في هذه المرحلة.

ويتمثل أعلى مراتب هذا التوجه في إتاحة مواد تعلم مُحَرَّرَة للأطفال، ومطلقة لمواهبهم، في سنوات الطفولة المبكرة داخل الأسر خاصة بتوظيف تقانات المعلومات والاتصال الحديثة (الوسائط السمعية والبصرية في البداية، وشبكات المعلومات عند توافرها).

● تعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إيالة أمده لعشرة صفوف على الأقل

يتطلب التوصل لهذا الهدف، في المقام الأول، القضاء المبرم على أشكال الحرمان من التعليم الأساسي كافة، خاصة الحرمان الأشد من الحق في التعليم الأساسي بين الفئات الاجتماعية الأضعف، وعلى الأخص البنات والفقراء.

ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي إلى تطوير نظم تعليم أساسي بديلة لتلك القائمة حالياً. ويمكن لهذه النظم أن تتيح تعليماً جذاباً للأطفال؛ تعليماً أكثر كفاءة، وأرقى نوعية، وتكلفة مادية ملائمة، من خلال أشكال مستحدثة من التنظيم المدرسي وطرائق التعليم. وهذا مجال رحب لاجتهاد المجتهدين استجابة للظروف الخاصة لكل مجتمع عربي.

● استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة

تقوم الحاجة لقيام نسق مؤسسي لتعليم الكبار، فائق المرونة ودائب التطور، من أجل مكافحة فعالة للأمية بصنوفها، أي دون الاقتصار على محاربة الأمية الهجائية، من ناحية، وإعمالاً لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، حتى لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى. على أن تولى أولوية مطلقة للنساء في برامج تعليم الكبار، تعويضاً، ولو قليلاً، عن إرث الأمية البغيض الذي اثقل كاهلهن قروناً.

ويعني ذلك التوجه أول ما يعني حملة، جادة وفعالة، تتكاتف فيها الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، للقضاء نهائياً على الأمية الهجائية في عموم الوطن العربي في مدى زمني محدد لا يتعدى عقد من السنين، فلا يستقيم الحديث عن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي والأمية الهجائية ما برحت تحكم على ملايين كثيرة من العرب، خاصة بين النساء، بالبقاء في العصر الحجري المعرفي.

ويتعين أن يبدأ مع العمل على القضاء على الأمية الهجائية، تخطيط محكم لقيام نسق كفاء، ودائب التطور، لتعليم الكبار في البلدان العربية، يفتح آفاقاً مطردة الاتساع للاستزادة المعرفية للمتحررين من الأمية وحتى لخريجي التعليم النظامي، خاصة مراحلها الأولى، ولتوفير متطلباته البشرية والتمويلية. وهذا مجال آخر، فسيح، للتعاون العربي في التمهيد لإقامة مجتمع المعرفة.

● ترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم

رداءة النوعية هي، لا جدال، مقتل التعليم في البلدان العربية.

لا مناص إذا من الارتقاء بنوعية التعليم في

لا بد من القضاء

المبرم على أشكال

الحرمان من

التعليم الأساسي

كافة.

لا يستقيم الحديث

عن إقامة مجتمع

المعرفة في الوطن

العربي والأمية

الهجائية ما برحت

تحكم على ملايين

كثيرة من العرب،

خاصة بين النساء،

بالبقاء في العصر

الحجري المعرفي.

جميع المراحل في البلدان العربية بما يضمن تبلور مسار للحدثة والتميز والإبداع في جميع مراحل التعليم كمدخل للإمساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث في المجتمعات العربية.

وتستهدف ترقية نوعية التعليم اكتساب القدرات الأساس على التعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسسة للإبداع والابتكار. ويقتضي التوصل لهذا الهدف إصلاحاً جذرياً لنظم التعليم العربية، خاصة أساليب التعليم (باعتماد تلك الأساليب المتمركزة حول المتعلم، والتي تركز التعلم الذاتي، في فرق وعبر البحث والعمل والمشروعات) وتقييم المتعلمين (بتبني التقييم متعدد الجوانب، والتراكمي).

ويتطلب الأمر كذلك اعتماد التقييم المستقل، والدوري، للنوعية في مراحل التعليم كافة. خاصة بالمقارنة مع دول عربية وأخرى متقدمة معرفياً، وإتاحة نتائج ذلك التقييم للمهتمين كافة.

ولا تكتمل مساهمة نسق التعليم في تهيئة القدرات البشرية المفضية إلى إقامة مجتمع المعرفة إلا بإكساب المتعلمين موجبات السلوك المؤدية لحفز اكتساب المعرفة.

● إيلاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي

يكتسب التعليم العالي أهمية خاصة في اكتساب المعارف والمهارات المتقدمة، خاصة في علاقتها بنشاط البحث والتطوير التقاني، حيث يفترض أن تتكوّن المعارف والقدرات المتقدمة اللازمة لكفاءة جميع مجالات النشاط المجتمعي في مؤسسات التعليم العالي. ويفترض، على وجه الخصوص، أن يُعدّ العاملون في إنتاج المعرفة، خاصة في مجالات البحث والتطوير التقاني، في هذه المؤسسات. وفي النهاية يفترض أن تقدم مؤسسات التعليم العالي، إن صلحت، هي نفسها مساهمة جوهرية في إنتاج المعرفة. لكل ذلك فإن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي تستلزم عناية خاصة بمؤسسات التعليم العالي وبوظيفة البحث والتطوير فيها بوجه خاص.

لكن حال التعليم العالي في البلدان العربية مازال بعيداً عن المساهمة الفعالة في التمهيد لإقامة مجتمع المعرفة، ولا نقول إقامته فعلاً (الفصل الثاني). وبناءً عليه، فقد بات ملحاً أن تتوفر البلدان العربية، فرادى ومجتمعة، على برنامج جاد لإصلاح جذري للتعليم العالي، يتعين أن يبدأ دون إبطاء. ويمكن إجمال مكونات مثل

هذا البرنامج في التوجهات الرئيسية الأربعة التالية:

أ) حكم التعليم العالي وإدارته

يقتضي نجاح مؤسسات التعليم العالي في مهامها المتعددة في مجتمع المعرفة أن تتحرر في وقت واحد من تسلط كل من الحكومة وحافز الربح، غير المضبوط مجتمعياً. إلا أن ذلك التحرر لا يعنى نكوص الدولة عن مسؤوليتها في نشر وتجويد التعليم العالي. ويتكامل مع مطلب استمرار مسؤولية الدولة ضبط حافز الربح في هذا المضمار، تحقيقاً للمصلحة العامة، وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح.

والنموذج المقترح لإدارة مؤسسات التعليم العالي هو أن تشرف على هذه المؤسسات مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأكاديميون).

ويتكامل مع نسق الإدارة المقترح إنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها⁵ ضماناً للجودة. ويمكن أن يمثل قيام مؤسسة عربية مستقلة لضمان جودة التعليم العالي نقلة نوعية في هذا المجال. ويعد مشروع "المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، لتقييم نوعية مؤسسات التعليم العالي، والذي قدمنا نبذة عن نتائج باكورة عمله في تقييم علوم الحاسوب في الجامعات العربية (الفصل الثاني) نواة لمثل هذه المؤسسة.

ويتطلب تعظيم الاستفادة المجتمعية من مؤسسات التعليم العالي أن تتاح نتائج تقييم هذه المؤسسات، والفوائد المحتملة من الالتحاق بها، لعموم الناس حتى يمكن اتخاذ قرارات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو دعمها، على أساس عقلائي.

ب) إصلاح بنية التعليم العالي

يتمثل الهدف هنا في إقامة بنية للتعليم العالي تتميز بالتنوع، والمرونة، ومواكبة احتياجات اكتساب المعرفة والتنمية، المتغيرة أبداً.

ويتطلب إصلاح بنية التعليم العالي على وجه الخصوص، إفساح المجال للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والعودة إليها، دون قيود جامدة

تستهدف ترقية

نوعية التعليم

اكتساب القدرات

الأساس على

التعلم الذاتي

وملكات التحليل

والنقد المؤسسة

للإبداع والابتكار.

يتطلب الإرتقاء

بالتعليم إنشاء

مؤسسات مستقلة

لتقييم برامج

ومؤسسات التعليم

العالي واعتمادها

ضماناً للجودة.

ويمكن أن يمثل

قيام مؤسسة عربية

مستقلة لضمان

جودة التعليم

العالي نقلة نوعية

في هذا المجال.

يتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة. فالتوسع في مرحلتي التعليم الأساسي والعالي، كليهما، مطلب حيوي يوجب الاجتهاد في إتاحة الموارد اللازمة له.

والمؤكد أن إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي تستلزم نشر مؤسسات التعليم العالي في ربوعه. إلا أنه من الضروري مراعاة اعتبارين مهمين في نشر التعليم العالي. الأول، إنهاء الحرمان الأشد للفئات الاجتماعية الأضعف، خاصة البنات والنساء، من فرص التعليم العالي، وبوجه خاص في ميادين العلوم والتقانة. والثاني، تلافي أخطاء التوسع غير المحسوب، خاصة في مؤسسات قائمة، والذي ارتبط في الماضي بتدن ضخم في النوعية بحيث تتميز مؤسسات التعليم العالي، القائمة منها والمستحدثة، بالنوعية الراقية.

(د) الارتقاء بنوعية التعليم العالي

يتعين أن يتحول هدف التعليم العالي في البلدان العربية من مجرد تخريج متعلمين يحملون كما من المعلومات سرعان ما يبلى إلى إعداد مواطنين لمجتمع المعرفة، قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه.

الواقع أن كل المقترحات السابق عرضها تصب في الارتقاء بنوعية ناتج التعليم العالي. إلا أنه مطلوب، بالإضافة، ضمان توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لتعليم عال متميز، ولدعم جهد بحث وتطوير راق، في مؤسسات التعليم العالي العربية، من مكاتب عامرة ومختبرات جيدة التجهيز، وسهولة توصل لوسائل اكتساب المعرفة الأحدث مثل أدوات تقانات المعلومات والاتصال. كما بات الارتقاء بنوعية التعليم العالي يتطلب تحسيناً جذرياً في تعويضات هيئات البحث والتدريس، وفي ظروف عملهم، واستثماراً مستمراً في تطوير قدراتهم المعرفية محلياً وفي البلدان المتقدمة معرفياً، لاسيما بالنسبة للأجيال الأصغر.

ولن يقدر لهذه الإجراءات المساهمة في الارتقاء بنوعية التعليم العالي في البلدان العربية، كما اقترحنا بالنسبة لجميع مراحل التعليم، إلا بضمان تطوير المناهج التعليمية حتى تسائر متطلبات مجتمع المعرفة وتبني أساليب التعليم والتقييم المواثيق لاكتساب قدرات التعلم الذاتي والتحليل والنقد، تأسيساً للقدرة على الابتكار.

خدمة لغاية التعلم المتكرر طوال الحياة الذي لا غنى عنه في مجتمعات المعرفة.

أما على الصعيد المؤسسي، فنقتضي المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، ومحتويات البرامج، للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إدارتها بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية. وهذه إحدى ميزات التمثيل الرباعي في إدارة مؤسسات التعليم العالي لأنه يضمن أن تتمشى مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات مختلف الأطراف الممثلة في مجالس الإدارة.

ومطلوب أيضاً أن يقع تركيز واضح في مؤسسات التعليم العالي على المجالات المعرفية والأشكال التنظيمية المطلوبة للتقدم المعرفي، خاصة مجالات العلوم الطبيعية ونشاطات التطوير التقني والتي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم العالي القائم حالياً في البلدان العربية.

وتضم الأشكال التنظيمية المواثيق لإقامة مجتمع المعرفة، إضافة إلى مجالس الإدارة الرباعية التي سبقت الإشارة إليها، إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية، وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من ناحية أخرى، في تدريب وإعادة تدريب العاملين، وفي البحث والتطوير، المطلوبان لدعم وترقية الإنتاجية المجتمعية. وينطوي ذلك التوجه على تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي، أينما كان مناسباً، لتوثيق الصلة بين مؤسسات التعليم العالي والنشاط المجتمعي، وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي. وتتميز أنشطة هذه المؤسسات بتفاعل التخصصات، أو، وهو الأفضل، تعديها، بالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

والواقع أن من محاسن نظام الإدارة الرباعية المقترح زيادة فرصة قيام مثل هذه القنوات والأشكال التنظيمية، وتنشيطها استجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محلياً وعالمياً.

(ج) نشر التعليم العالي

على أهميته القصوى في مجتمعات المعرفة، مازال الانتشار الكمي للتعليم العالي في البلدان العربية محدوداً، خاصة بالمقارنة بالبلدان المتقدمة معرفياً. ولذلك، فإن القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي، ولو لمصلحة التعليم الأساسي، أمر

إن القول بتقليل

الإنفاق على

التعليم العالي، ولو

لمصلحة التعليم

الأساسي، أمر

يتنافى مع السعي

لإقامة مجتمع

المعرفة.

يتعين أن يتحول

هدف التعليم

العالي في البلدان

العربية من مجرد

تخريج متعلمين

يحملون كما من

المعلومات سرعان

ما يبلى إلى إعداد

مواطنين لمجتمع

المعرفة، قابلين

للتعلم الذاتي

والمستمر، وقادرين

عليه.

توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع الأنشطة المجتمعية

ليس العلم أو المعرفة سلعا تستورد، وإنما ثقافة وبنى مؤسسية وأنشطة لا بد أن تُغرس في واقع مجتمعي بشري محدد، وتُتهد بالموارد الكافية وبالرعاية الدائبة من متخذي القرار والنخب، بل ومن عامة الناس.

ولكي يتخذ العلم والمعرفة من البلدان العربية وطناً أصيلاً ودائماً، يتعين التخلص من بعض الأوهام التي أعاقت توطين العلم والمعرفة فيما سبق. أول هذه الأوهام هو إمكان الاكتفاء باستيراد "منتجات العلم الحديث" على صورة سلع وخدمات. فقد ثبت قطعياً أن استيراد منجزات العلم والتقانة الأحدث لا يعني بالضرورة انتقال المعرفة المحسدة فيها أو حتى تبني أنماط السلوك البشري المتسقة معها. وثاني الأوهام هو عدم جدوى البحث في العلوم الأساسية في البلدان النامية، أو عدم قدرة هذه البلدان على إنجاز يعتقد به في هذه المجالات، أو أن العولمة تنفي الحاجة له نتيجة لتوافر المعرفة على شبكة الإنترنت. فالعلم لا يتجزأ، ويكاد يستحيل أن تقوم قدرة مهمة في العلم التطبيقي والتطوير التقاني في ظل ضعف العلوم الأساسية أو تخلفها. والعلم النافع ليس متاحاً ببسر للجميع على شبكات المعلومات الدولية، بل هو محاط بأسيجة لا يسهل اختراقها.

ولكن التخلص الناجز من الأوهام لا يتحقق إلا بتأسيس نقائضها بحيث تقوم أسس راسخة لمنظومة فعالة اكتساب المعرفة في الوطن العربي.

وأول الأسس التي يتوجب إقامتها هو إصلاح جذري للتعليم العالي في البلدان العربية، أشرنا إلى ملامحه الرئيسية في الركن السابق مباشرة.

وثاني الأسس المطلوبة، هو نسق عربي للابتكار، يتمركز قطرياً، متخللاً النسيج المجتمعي بالكامل، تكمله امتدادات عربية ودولية قوية. إن ضعف الإنجاز العربي في ميدان العلم والتقانة في الوطن العربي نتيجة مباشرة لضعف أنساق العلم والتقانة على المستوى القطري ولضعف التعاون العربي والدولي في ميدان البحث والتطوير. ولذلك فإن برنامجاً جاداً لمواجهة الأزمة الراهنة في منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية يجب أن يتبع استراتيجية تتكون من مسارين: مسار إجراء إصلاحات داخلية في كل بلد عربي، ومسار تعميق التعاون بين البلدان العربية، وبينها وبين باقي العالم، في ميدان العلم والتقانة.

بادئ ذي بدء، يجدر أن تتبنى الحكومات العربية تشجيع مراكز البحث والتطوير، وبيوت الخبرة العربية على تقديم خدمات تماثل تلك التي تستعين بها الدول العربية من مؤسسات البحث والخبرة في البلدان المصنعة.

وحيث أن كثيراً مما يتم إنتاجه في العالم العربي لا يقدر على المنافسة في السوق الدولية، بسبب النوعية والتكلفة، بات من الضروري التعجيل بخضوع المنتجات العربية للمواصفات المعيارية، وللرقابة على الجودة.

كذلك يقل الترابط بين الطاقات البشرية والمؤسسات العلمية، والروابط المهنية في البلدان العربية كثيراً عن الحد الأدنى اللازم لكفاءة منظومة العلم والتقانة، مما يفرض العمل على إنشاء وتقوية مختلف أشكال الترابط عبر البلدان العربية في جميع مجالات البحث العلمي والتطوير التقاني، خاصة بتوظيف تقانات المعلومات والاتصال الحديثة.

وفي مواجهة معضلة التطوير التقاني في البلدان العربية، يتعين السعي للتركيز على مجالات تحتاجها المنطقة، أو يمكن أن تقوم فيها للمنطقة ميزة نسبية، مثل تقانات النفط والغاز ومشتقاتهما وتحسين وقعها البيئي، وتقانات المعلومات والاتصال، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتحتلية المياه.

ويتكامل مع هذا التوجه إقامة "مراكز تميز" في مجالات البحث والتطوير التقاني تتوزع في عموم البلدان العربية وفقاً للاحتياجات أو المزايا النسبية. وجلي أن الفائدة التي يمكن أن تنجم من هذه التوجهات تتعاظم في سياق من التعاون العربي الفعال.

ويتطلب أعمال هذه التوجهات بكفاءة قيام مساهمة جوهرية للدولة في إقامة مجتمع المعرفة. ومن وظائف الدولة الأساسية في هذا المجال وضع الأولويات ورسم السياسات، وسنّ القوانين والإجراءات، ووضع الحوافز، الضريبية وغيرها. كما أن من مهمات الدولة إتاحة الموارد والإمكانات، الكفيلة بقيام البحث والتطوير التقاني نشاطاً أصيلاً في جميع وحدات النشاط المجتمعي، الهادفة للربح أو في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

إلا أن للمجتمع المدني، وبخاصة منظمات العاملين بالمعرفة، وكذا القطاع العائلي، أدواراً مهمة في إنشاء بنية مؤسسية أهلية فعالة لحفز جهود البحث والتطوير على صعيد المجتمع كله

ليس العلم أو

المعرفة سلعا

تستورد، وإنما

ثقافة وبنى

مؤسسية وأنشطة

لا بد أن تُغرس في

واقع مجتمعي

بشري محدد.

المطلوب هو نسق

عربي للابتكار،

يتمركز قطرياً،

متخللاً النسيج

المجتمعي بالكامل،

تكمله امتدادات

عربية ودولية قوية.

نموذجاً خاصاً للتنمية المعلوماتية. لعل أهمها تزايد أهمية البعد اللغوي في تقانات المعلومات والاتصال، خاصة بعد انتشار الإنترنت، الأمر الذي يفضي إلى أن اللغة العربية يمكن أن تصبح من أهم مقومات التكتل العربي المعلوماتي، ومقابلة التحدي المعلوماتي الذي تواجهه البلدان العربية في المنطقة.

ومع ذلك، فإن الوطن العربي يواجه تحدي التنمية المعلوماتية في وقت يعاني فيه أزمة اقتصادية حادة، وهو الوضع الذي يتطلب أعلى درجات الحرص في تخصيص الموارد وترشيد استخدامها، وأقصى التزام بمبدأ المشاركة في الموارد المعلوماتية على المستويين: الإقليمي وشبه الإقليمي.

والاستفادة من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة للجميع، دون حاجز من النوع أو القدرة الاقتصادية أو الموقع الجغرافي، أو الظروف الاجتماعية، وبوجه خاص في إتاحة فرص التعليم مدى الحياة، تمثل أولوية حاسمة في سعي الوطن العربي لإقامة مجتمع المعرفة.

ويساهم في تحقيق ذلك، صياغة سياسة قوية للمعلومات على مستوى الوطن العربي تقوم على الأسس الاستراتيجية التالية:

- تكريس التوجه فوق-القطاعي، بمعنى أن تتجاوب السياسة مع الاتجاه المتصاعد لدمج قطاعات الاتصالات والإعلام والمعلومات.
- تأكيد مبدأ التكامل المعلوماتي العربي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة في الموارد.
- اعتماد المدخل الثقافي لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل.

● إعطاء أولوية لاستغلال تقانات المعلومات والاتصال في مجالات التعليم والتدريب، والصحة العامة، وبناء البنية التحتية لصناعة ثقافية عربية.

التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية

يسود البلدان العربية الآن نمط إنتاج وسلوك ريعي مؤداه أن إنتاج القيمة الاقتصادية يرتفع، حتى في البلدان العربية غير النفطية، أساساً باستنزاف مورد طبيعي ناضب. وعلى خلاف الخطأ الشائع، فإن مستوى الثراء الاقتصادي

ودعمها. ويفيد في هذا الصدد تحديث وتنشيط تقاليد الزكاة والأوقاف في سياق من تفعيل العمل الطوعي، خدمة لإقامة مجتمع المعرفة.

ومن الاقتراحات المحددة المجرّبة في هذا المجال، والتي أثبتت فاعلية، إتاحة فرص غنية لتمويل البحث والتطوير التقني إما على صورة منح للمؤسسات غير الهادفة للربح أو قروض بشروط ميسرة للمشروعات الريحية، بحيث تسترد فقط في حال نجاح مشروعات البحث والتطوير في زيادة إيرادات المشروع؛ وتخصيص نسب من أرباح مشروعات الأعمال، الخاصة والعامّة، لنشاط البحث والتطوير داخلها، و/أو لصناديق دعم جهود البحث والتطوير في عموم المجتمع؛ وتشجيع رأس المال المخاطر، وحاضنات الأعمال.

اللاحق بعصر المعلومات

يواجه الوطن العربي تحدياً خطيراً في ميدان تقانات المعلومات والاتصال. ويتسم الوضع العربي أيضاً بعدة خصائص هامة، تفرض

يمكن للغة العربية

أن تصبح من أهم

مقومات التكتل

العربي المعلوماتي.

الإطار 9-3

لبنان؛ مستقبل مشرق لتقانة المعلومات والاتصالات؟

هناك، أولاً، جهود الحكومة لتحسين خدمات تقانة المعلومات والاتصالات المحلية. ومن بين برامج كثيرة تم تنفيذها، هناك برنامجان بدأ العمل فيهما في عام 2001 هما نظام المعلومات الطلابي للجامعة اللبنانية، وشبكة المنطقة الواسعة (WAN). ويهدف هذان البرنامجان إلى تحسين الخدمات المقدمة للطلبة وهيئات التدريس، من خلال الوصول إلى المعلومات بسهولة، والقدرة على القيام بالأعمال الإدارية إلكترونياً من أي مكان. وتشمل المشروعات الأخرى البرنامج المدعوم من اليونيسكو لتحسين التعليم العلمي والهندسي من خلال استعمال تقانة المعلومات والاتصالات، والمبادرات الحكومية التي تسعى إلى توسيع دور تقانة المعلومات والاتصالات في إدارة الأنشطة الحكومية.

للاستخدام الواسع لتقانة المعلومات والاتصالات على مستوى البلد، شاملاً المناطق الريفية ورباطا إياها بالمنظمات الدولية. فمثلاً، وقّع لبنان اتفاقية في شباط/فبراير عام 1999 للاستفادة من منظومة المعلومات الأوروبية - المتوسطية (EUMEDIS)، وهي برنامج إقليمي يموله الاتحاد الأوروبي. ويسعى البرنامج إلى تقليل الفجوة المعلوماتية والتقانية داخل هذه المنطقة من خلال إقامة مشروعات إقليمية رائدة وتشجيع قيام شبكة لمنظمة المعلومات الأوروبية - المتوسطية. وقد حددت محاور الاهتمام في خمس قطاعات رئيسية: التعليم؛ التجارة الإلكترونية والتعاون الاقتصادي؛ الصحة؛ التراث الثقافي والسياحة؛ والصناعة والابتكار.

وأخيراً، فقد أنجزت مؤسسة تطوير الاستثمار في لبنان دراسة جدوى لتقييم كيفية تقديم التسهيلات والحوافز الضرورية بأفضل طريقة، إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية في قطاع تقانة المعلومات والاتصالات.

المصدر: التقرير القطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني.

وبالإضافة إلى ذلك،

وقد أولي اهتمام كبير

مجتمعي يساهم فيه الجميع.

يحتاج العرب إلى
تطوير وجود أقوى
في الاقتصاد
الجديد حيث
القيمة المضافة
أعلى وأسرع نمواً.

ويتطلب غرس اكتساب المعرفة وتوظيفها في
البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية موجهاً
للسلوك، أي نسق حوافز مجتمعي ونسق إثابة
للسلوك البشري، يعليان من شأن اكتساب المعرفة
وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من
الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول
الامتلاك المادي، والحظوة من مصدري القوة،
المال والسلطة، وتُستمد القيمة الاجتماعية للبشر
منهما.

وجلي أن الفلاح في التحول نحو نمط إنتاج
المعرفة هذا يلقي دعماً جوهرياً من النجاح في
إنشاء باقي أركان مجتمع المعرفة المذكورة في هذا
الفصل. على وجه الخصوص، مثلاً، يلعب نسقا
تشبّه وتعليم مؤازران لإقامة مجتمع المعرفة دوراً
محورياً في نقل الحوافز المجتمعية المواتية إلى
النشء وطالبي العلم.

تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل،
منفتح، ومستنير

ليست المساهمة الفعالة في إثراء المعرفة الإنسانية
بالأمر بالغريب على العرب والحضارة العربية،
غير أن استعادة تلك المكانة المتميزة تتطلب
مكافحة فعالة لإرث عصر انحطاط قد طال
بأكثر مما يحتمل. ويقتضي تكامل نموذج معرفي
عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير إصلاحات
جوهريّة في السياق المجتمعي لمنظومة المعرفة في
البلدان العربية نجملها في التوجهات الخمسة
التالية.

(أ) العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من
التوظيف المغرض وحفز الاجتهاد وتكريمه

لا جدال في أن صحيح الدين براء من أي أثر
سلبي على اكتساب المعرفة. وفي عصر الازدهار
العلمي العربي دليل دامغ على ذلك. على العكس،
قام في ذلك الحين تآزر قوي بين الدين، ممثلاً في
الإسلام، والعلم، كما أشرنا في الفصل الأول.

غير أن ما ينطبق على صحيح الدين لا
يستقيم بالضرورة في حالة المؤسسات الدينية
وتأويلات الدين. هو "حمّال أوجه" كما يقال.
ولذلك فهناك تأويلات مستنيرة للدين، كما
تراكمت أخرى على النقيض منها، خاصة بعد
القول بإغلاق باب الاجتهاد.

ولقد فقدت المؤسسة الدينية، على مدى
القرن العشرين على نحو خاص، ما يمكن أن

لمجمل البلدان العربية، كما بيّن تقرير التنمية
الإنسانية العربية الأول، جد محدود. حيث لا
يتعدى مجمل الناتج الإجمالي العربي نظيره في
دولة أوروبية واحدة متوسطة الحجم مثل هولندا أو
إسبانيا.

كذلك يجري تخصيص عوائد النشاط
الاقتصادي، دخلاً أو ثروة، بل وتحديد المكانة
الاجتماعية، للأفراد ومختلف الوحدات
المجتمعية على أساس من الولاءات الضيقة وقيم
المحسوبية والحظوة، عوضاً عن المساهمة في
نهضة الوطن من خلال العمل المنتج، ولا نقول
إنتاج المعرفة. أضف إلى هذا، التضييق على
الحريات ومعاوقة الاجتهاد، ويصبح إنتاج المعرفة
في البلدان العربية حالياً بمثابة القبض على
الجمر. ولا ريب أن بنية اقتصادية واجتماعية
كهذه، تقع من مجتمع المعرفة، كما وصفنا في
الفصل الأول، موقع النقيض.

ومن ثم، فقد صار واجبا أن تسعى البلدان
العربية لإنجاز تطوير جوهري في البنية
الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع حمل باقي
أركان مجتمع المعرفة.

في المجال الاقتصادي، يأخذ الانتقال إلى
قيمة مضافة أعلى الاتجاهات الرئيسية التالية:

من ناحية، ثمة قيمة مضافة أعلى في الانتقال
نحو المنشأ أو نحو المصب في معالجة النفط
والغاز، وهذا ما يجب إنجازه سريعاً. ولكن على
العرب، من ناحية أخرى، أن يبتعدوا أكثر فأكثر
عن اتكاليهم الحصري على الريع الناجم عن
استنزاف النفط والموارد الطبيعية بوجه عام،
بهدف تنويع البنى الاقتصادية والأسواق والتوجه
نحو الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات
التقنية والمعرفية.

لذلك يحتاج العرب إلى تطوير وجود أقوى في
"الاقتصاد الجديد" حيث القيمة المضافة أعلى
وأسرع نمواً، كما تنمو الأنشطة الاقتصادية ذاتها
بسرعة ويمكنها أن تخلق معرفة جديدة باطراد
كأساس للقيمة الاقتصادية. مع ملاحظة أن ذلك
يتطلب تكثيف جهود البحث والتطوير التقني.
ويمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تكون رأس
حربة عملية التحول التقني، وهذا ما فعلته
الجامعات في البرازيل وماليزيا مثلاً. والأفضل أن
تتآزر الدولة وقطاع الأعمال ومؤسسات التعليم
العالي لبناء مراكز استشارات ومراكز انطلاق
تقنية يمكنها أن تعمل معاً لبناء المناخ الذي يسمح
بالتجديد المعرفي، وإقامة البنى المؤسسية
الحاملة له، إذ لا بد، في النهاية، من مشروع

إن استعادة

المؤسسات الدينية

لاستقلالها عن

الدول والحكومات

هو استرجاع

لدورها الأصيل من

ناحية، وتمكين

أقوى لصحيح

الدين وصيانة

المصالح المرسله

للناس.

نسميه تميزها المؤسسي الذاتي أو استقلالها النسبي، وذلك في مواجهة الدول المركزية الحديثة التي أخذت في النمو والتوسع على حساب هيئات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الاستقلال النسبي أو التميز الذاتي. وتنامت سيطرة الدولة المركزية من نصف القرن التاسع عشر حتى نصف القرن العشرين، ثم طفرت طفرة واسعة في الهيمنة في النصف الأخير من القرن العشرين.

وبهذه الطفرة الأخيرة اكتمل للدولة المركزية الحديثة أن تكون هي التنظيم الأوحده. وأصبحت تتعامل مع الوحدات الأهلية مثل الجمعيات والأوقاف والطرق الصوفية، ومع الهيئات ذات الاستقلال النسبي، سواء منها الحديث كالجمعيات والجامعات، أو التقليدي كالمعاهد والمدارس والمؤسسات الدينية، إما بالإلغاء، أو بالهيمنة والوصاية، أو بالإلحاق بهدف احتواء نشاطها في حدود المواقف والتوجهات الرسمية للدولة.

ومن ذلك، فقد صارت المؤسسات الدينية إما تابعة للدولة كالمساجد، أو الحقت بالدولة كالمعاهد الدينية والأزهر، وكذلك الطرق الصوفية. وصارت الدولة وأجهزتها الأخرى هي من يمد المؤسسات الدينية بالرؤية الخاصة بالواقع الاجتماعي والسياسي، وهي الرؤية التي يتعامل معها فقه الأحكام وتصدر بها التفسيرات. وترتب على ذلك أن صارت للفكر الديني غير المعبر عن سياسات الدولة، أو المناهض لها، منابر البعيدة عن هذه السيطرة، وإن في السياق

الكلية لهيمنة الدولة، وصارت أحياناً هي الأبعد أثراً والأنفذ إلى قلوب الناس وتشكلاتهم الدينية في المجال الوجداني، والفكري الثقافي، بل والسياسي. وكل ذلك يستقى من البنية التحتية ومن الرؤى السياسية والاجتماعية للحركة التلقائية للأهالي ولذوي الأثر فيهم.

ولا ريب أن في استعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن الدول والحكومات استرجاعاً لدورها الأصيل من ناحية، وتمكيناً أقوى لصحيح الدين وصيانة المصالح المرسله للناس، من ناحية أخرى.

وبالنسبة للمعرفة على وجه الخصوص، فإن صحيح الدين، والإسلام تحديداً، حافظ أكيد على اكتساب المعرفة. غير أن التوظيف السياسي، بل والتجاري، للدين قد ساهم في تغييب المعرفة في البلدان العربية، بصحيح الدين وبالكون على حد سواء، مما يخنق فرص النهضة في البلدان العربية. وليس هذا الموقف، كما قد يتصور البعض، نطقاً ضد بعض حركات الإسلام السياسي المتشددة فحسب، فإن بعض الحكومات العربية، وبعض القوى المجتمعية وحتى بعض المؤسسات الدينية التقليدية، قد التمسّت تأويل الدين وسيلة لفرض سطوتها أو إعادة إنتاج هيمنتها على مقدرات الشعب العربي. وقد آن للتوظيف السياسي للدين، بعيداً عن مقاصد الدين الحنيف وروحه، أن ينقضي وصولاً للمعرفة والحرية في الوطن العربي.

في سياق هذا التوظيف المغرض للدين، تُهدر، على وجه الخصوص، القاعدة الفقهية التي تقضي بأن الاجتهاد مأجور- بأجر عند الخطأ وأجرين حال الصواب. وليس أشدّ دفعا إلى الاجتهاد من هذه القاعدة الذهبية. بل ساد في البلدان العربية، بخاصة حين يستعر توظيف الدين سياسياً، عقاب الاجتهاد، لا سيما إن ذهب المجتهد ضد مصالح القوى المهيمنة. بل امتد عقاب الاجتهاد إلى ما وراء الفقه، وإن ظل عقاب الاجتهاد في الفقه أوخم لكونه يحتمل شبهة، وعقاب التكفير، وإهدار الدماء، وتفريق الأزواج. وحيث أن الاجتهاد، كما لا يخفى، هو قرين إنتاج المعرفة، فليس من عجب إذا أن خبت المعرفة في البلدان العربية.

وينطوي هذا التوجه أيضاً على ضرورة مقاومة ثقافة الخرافة التي تنتشر في البلدان العربية، كتباً كالغشاء وصحافة صفراء تنهش عقول البسطاء وأرواحهم، بما في ذلك بعض المتعلمين، تتسربل أحياناً بالدين رغم أن صحيح الدين منها براء.

الإطار 4-9

الأئمة يحضون على الاجتهاد

أبو حنيفة: "هذا أحسن ما رأيت فمن جاء حيا ولا ميتا، وكل له حق الاجتهاد حسب طاقته".

مالك: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي".

جلال الدين السيوطي: عنوان مؤلف: "الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض".

ابن حزم: "لا يحل لأحد أن يقلد أحداً"

الإطار 5-9

الكواكبي (1854-1902): الحاجة إلى الإصلاح الديني

"ما أحوج الشرقيين أجمعين، من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين، وغيرهم، إلى حكماء لا يبالون بغوغاء الغمائم الغفل الأغبياء، والرؤساء القساء الجهلاء، يجددون النظر في الدين؛ فيعيدون النواقص المعطلة، ويهذبونه من الزوائد الباطلة، مما يطرأ عادة على كل دين يتقدم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين البري من حيث تملك الإرادة

المصدر: عبد الرحمن الكواكبي، 1984، 97-98.

اللغة وعاء المعرفة عامة، واللغة الأم هي الوعاء الرئيسي للإبداع وإنتاج المعرفة. وقد أثبتت اللغة العربية قدرة فائقة على حمل أرقى المعارف الإنسانية، بل زيادة أكثر تخومها وعورة، حين قامت حركة تعريب عربية ارتبطت، كما أشرنا في الفصل الأول، وثيقا، بمدرسة علمية عربية قادرة على إنتاج المعرفة.

والواقع أن اللغة العربية من ثراء المبنى وغنى الإمكانيات بحيث تقدم هي ذاتها فرصا نادرة لولوج العرب عصر المعلوماتية وكثافة المعرفة باقتدار. وإن كانت منظومة المعرفة - كما يؤكد التقرير الحالي - هي مناط الأمل في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، فمنظومة اللغة العربية يمكن أن تكون مناط الأمل في بعث الحيوية في جميع أرجاء منظومة المعرفة هذه. غير أن أخطاراً جسيمة تتهدد اللغة العربية الآن، تتجلى سافرة في استئثار الألفاظ الأجنبية في الخطاب العربي وتراجع خطير في قدرة الأجيال الشابة من العرب على التواصل مع تراثها الثقافي، ناهيك عن الإضافة إليه، إبداعا، بلغة عربية سليمة. هذه الأخطار تنذر بتبديد الفرص التاريخية المتاحة للعرب لإقامة مجتمع المعرفة عبر النهوض باللغة العربية.

إن الحاجة ماسة إلى تجاوز الخطاب اللغوي العربي الراهن وسيادة نظرة أشمل وأعمق لمنظومة اللغة العربية، سواء بالنسبة لعناصرها الداخلية شديدة التداخل، أو لعلاقاتها الخارجية شديدة الأهمية التي تربط المنظومة اللغوية بالمنظومات المجتمعية الأخرى. كما يتيح مجتمع المعرفة فرصا هائلة لتعويض التخلف الراهن لا يمكن النفاذ إليها دون إصلاح لغوي شامل وعاجل يستقل إلى أقصى حد تلك الذخيرة الهائلة من موارد المعلومات التي يوفرها مجتمع المعرفة في المجال اللغوي.

على وجه الخصوص، لم يعد تعريب التعليم الجامعي ملحا بدافع الحمية القومية فقط، بعد أن ثبت كونه شرطا أساسيا لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملاكات الإبداعية، علاوة على سرعة استيعاب المعرفة التي تتجدد بمعدلات متسارعة في مجتمع المعرفة. وفضلا عن ذلك فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة أمام إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة لأن اللغة هي رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية في الوطن العربي. لكن تقوم ضرورة لأن تتوازي جهود التعريب مع زيادة الجهد

المبدول في اكتساب اللغات الأجنبية في جميع التخصصات المعرفية. ويستلزم دفع جهود التعريب تجديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حاليا في مجال الترجمة الآلية، واستغلال ما تتبحه تقانات المعلومات حاليا من وسائل في بناء بنوك المصطلحات وتحليل البنية المفهومية للكلمات العربية حيث يستند نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية- كما هو معروف- على المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان.

ولعل أهم سبل النهوض باللغة العربية بوجه عام هو العمل على استحداث لغة عربية فصحة ميسرة.

وعلى سبيل المقترحات المحددة، تقوم حاجة إلى:

● حركة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى. حركة يقوم بها كبار قادرون على ترويض اللغة وتبسيطها وإنعاشها بالمدحش النضير أو بالواقعي المحسوس دون التضحية بقيمها. فالناشئون محكومون حالياً، حتى سنّ اليافع بل حتى سنّ الشباب، بمطالعات بلا آفاق أو أجنحة.

تقوم ضرورة لأن

تتوازي جهود

التعريب مع زيادة

الجهد المبذول في

اكتساب اللغات

الأجنبية في جميع

التخصصات

المعرفية.

الإطار 9-6

تعليم الطب بالعربية ممكن!

من كلية الطب بجامعة دمشق 1442 اختصاصياً، وتابع هؤلاء جميعاً دراساتهم العليا باللغة العربية.

وقد عقد أكثر من مؤتمر عربي لتعريب تعليم الطب في البلدان العربية، منها:

● المؤتمر الإقليمي لتعريب التعليم الطبي في البلدان العربية (القاهرة، 17-20 حزيران/ يونيو، 1990)، الذي تمخض عن "اللجنة الدائمة لمتابعة مسيرة التعريب" في الطب.

● مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي (البحرين، فبراير، 1993).

كانت مداولاتها محبذة لتعليم الطب باللغة العربية، دون إهمال الاهتمام باللغات الأجنبية، وأوصت بالتعاون العربي في هذا الميدان.

المصدر: مؤتمر تعريب تعليم الطب والعلوم الطبية في الوطن العربي، البحرين، فبراير، 1993.

لعل الطب، في نظر البعض، أشد مجالات التعليم العالي استعصاء على التعريب، ولكن...

في عام 1919 أعيد افتتاح "المعهد الطبي العربي" في دمشق وقامت لجنة بوضع مشروع قانون للمعهد ضمنته 12 مادة نصت واحدة منها على أن تكون لغة التدريس هي العربية.

ثم أخرجت "كلية الطب" معجم المصطلحات الطبية باللغة العربية الذي ضم 14534 كلمة تتاوله الدكتور حسين السبع، رئيس مجمع اللغة العربية آنذاك وأستاذ أمراض الغدد الصم في كلية الطب بالتأمل والنقد، فنشر في مجلة المجمع ما رآه مستحسنًا وما اقترح تعديله وزيادته، ثم جمع ما نشره في مجلد ضخيم مجموع صفحاته 1102 صفحة ونُشر عام 1983م. وانتهى الأمر إلى إعداد "المعجم الطبي الموحد" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية.

وخلال الفترة (1970-1991) تخرج

ج) استحضر إضاءات التراث المعرفي العربي في تشكيل النموذج المعرفي العربي

من غرائب الواقع العربي، وأسباب التخلف المعرفي الراهن في أن، أن حقبة الازدهار المعرفي العربي في تاريخ البشرية لا تحيا، أصيلة وفاعلة، في الوجود العربي الحالي حافزة لتبوء المكانة الجديرة بالأمة العربية لاستعادة المجد التليد، وإنما تظهر في مناسبات احتفالية، على سبيل التفاخر الأجوف. وسرعان ما تنسى وتُرد، بعدها، إلى غياهب الذاكرة، أو مُتحف ما.

والمطلوب هنا قيام جهد واع مثابر ومنسق يستهدف التعامل مع إضاءات التراث المعرفي العربي، خاصة عبر وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، التي يتعين أن تتوفر على إدماج هذه الإضاءات في لحملة النموذج المعرفي العربي. والأمل أن يتم ذلك بشكل يتجاوز التفاخر الأجوف إلى التمثل المتأصل لأسباب ازدهار المعرفة العربية في العقول والبنى المؤسسية العربية.

المطلوب، باختصار، هو استحضر متعمق لإضاءات التراث المعرفي العربي، سبيلا لإقامة مجتمع المعرفة من جديد في الوطن العربي، وليس مجرد زيارة متحفية، تُمتع ثم تنسى.

والواقع أن هذا الهدف يطلب تعليما جديدا ووسائل إعلام غير التي لنا الآن.

د) إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتفاء به

في منظور "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" - وهو منظور محترم ومقدر في حد ذاته - تتمتع الجماعات الفرعية بحقوق لا تقبل التفاوض تصون خصوصيتها الثقافية والدينية. كما أن الشرعة قد استقرت مكونا لا يتجزأ من البنية القانونية للبلدان التي صدقت على العهود والمواثيق الدولية المعنية (ومن بينها كثرة من البلدان العربية).

ولكن، إضافة لإحقاق الحقوق، وهي غاية إنسانية عليا، يرتب إثراء التنوع الثقافي لأي بلد مزايا لا تبارى في منظور مجتمع المعرفة. يقال أن "زهرة واحدة لا تصنع بستانا، ولا يصنع طائر واحد ربيعا"، والمغزى أن البستان والربيع، رمزا للجمال والازدهار، يصنعه، قبل كل شيء، التنوع. ومتابعة الاستشهاد بالطبيعة هنا مضيئة، إذ ينبج التلاحح عبر الأنواع خلائق غاية في الروعة

- نشاط بحثي ومعلوماتي جاد في ميدان اللغة العربية، حبذا على الصعيد العربي، يشارك فيه علماء اللغة العربية مع أصحاب الاختصاصات الأخرى للتعاون على:

- وضع معاجم وظيفية متخصصة: معاجم لرصد المفردات المشتركة، والصيغات المشتركة بين المحكيات والفصحى كي يستعان بها في برامج الأطفال والمنشورات المكتوبة والصوتية وغيرها، وأيضاً لتنظيم الامتصاص من المحكيات؛ ومعاجم علمية وظيفية (مكتوبة وصوتية) للمراحل التأسيسية مع شروح ميسرة، ومعاجم علمية متخصصة.

- تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر.

- بحوث لتيسير قواعد اللغة العربية وتبسيط مصطلحاتها.

- وضع كتب عامة لقواعد العربية بصرف النظر عن المناهج القطرية، وذلك لتقديم نماذج تبين كيفية تعليم لغة صحيحة عبر الممارسة المتدرجة بلا غلو في اللجوء إلى القواعد.

- تيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية.

- الاجتهاد في حوسبة⁶ اللغة العربية.

- إثراء المحتوى باللغة العربية على شبكات المعلومات.

الإطار 7-9

بول ألفاروز*، اللغات الأم

واصفا وقت صعود الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس،

"إن المسيحيين يحبون قراءة قصائد وروايات العرب، ويدرسون علماء الدين والفلاسفة العرب، لا بقصد مجادلتهم، وإنما لاكتساب لغة عربية صحيحة ورشيقة. وأين هو الشخص العادي الذي يقرأ دراسات الكتاب المقدس باللاتينية، أو يدرس سير الأنبياء والقديسين؟ يا للخسارة، إن جميع الشباب المسيحيين الموهوبين يقرءون الكتب العربية ويدرسونها بحماس، يجمعون مكتبات هائلة بتكلفة

ضخمة، ويحتقرون الآداب المسيحية باعتبارها غير جديرة بالاهتمام. لقد نسوا لغتهم هم، حتى أنه مقابل كل من يستطيع كتابة خطاب باللاتينية لصديق، يوجد ألف يستطيعون التعبير عن أنفسهم بلغة عربية أنيقة."

* شخصية مسيحية لامعة في قرطبة في منتصف القرن التاسع. المصدر: من كتاب: "العلامة التي لا تُخطأ" مقتطف في: (ماريا روزا مينوكال بالإنجليزية). 2002، 66.

ابن رشد (ولد 520 هـ): ضرورة الاستفادة من جهود القدماء

" يجب علينا، إن ألفينا لمن تقدمنا من الأمم منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم (الخطأ إذا صدر عن أهل العلم معذور في الشرع)... فقد تبين من هذا أن النظر في كتب القدماء واجب بالشرع. المصدر: ابن رشد، 1999، 93.

منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان

بينما يورث التلاقح داخلها القبح والضعف والضمور، بل الانقراض في آخر المطاف.

ويطلب مجتمع المعرفة أن يحمي كل بلد عربي جميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبنائه، بل وأن يدعم فرص ازدهارها وتفاعلها بعضها مع بعض، لا بل أن يحتفي، وطننا ومواطني، بهذا الازدهار والتلاقح، ربيعاً معرفياً دائماً وإن قسا المناخ أو التاريخ.

التعريب لا يلقي الآن في البلدان العربية، كما وثقنا، إلا جهد المقل.

وبدهي، كما ورد غير مرة في التقرير، أن نجوع التعريب في بناء مجتمع المعرفة رهن بتوطين العلم ونشوء نهضة معرفية في عموم الوطن العربي، تغذي فيها جهود البحث والتطوير التقاني عملية الترجمة وتتغذى منها.

ولا خلاف في أن الوطن العربي بحاجة ماسة لاستعادة مجد الترجمة فيه، مقدمة لبناء مجتمع المعرفة وتوطيد دعائمه، ولنا في "أكبر حركة ترجمة علمية عرفها التاريخ" (الفصل الأول) أسوة حسنة.

أما الترجمة من العربية فشيء آخر تماماً، حيث تنحصر الآن في قلة أعمال أدبية وتعتمد أساساً على العلاقات الشخصية والصدف. وستبقى حركة ترجمة مهمة من العربية تنتظر أن يقدم العرب إنتاجاً معرفياً يتلهم عليه العالم، كما كان الحال وقت الأندلس، (إطار "بول الفاروز").

الاعتراف الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية

بدأ هذا التقرير بمفهوم للمعرفة أوسع ما يكن، يوطئها في أشكال السلوك الإنساني كافة ويربطها، من ثم، بعروة وثقى، بجمع البنى الرمزية، عصب الثقافات الإنسانية. في هذا المنظور لم تقصر المعرفة على الإنتاج العلمي بالمعنى التقليدي وإنما اتسع نطاقها ليحتضن جميع المعارف والفنون والآداب، وحتى القيم والعادات والتقاليد، في الثقافتين العاملة والشعبية. ويترتب على هذا أن التفاعل الحضاري سبيل أكيد لإغناء المعرفة في كلا طرفيه. ولعل العرب الآن مكتفون بالتفاعل الحضاري مع دائرة ثقافية واحدة؛ أو لنقل، على وجه الدقة، يكتفي العرب بالتلقي الحضاري من الغرب. وفي هذا النمط نقيض التفاعل المثري للطرفين، حيث أن نتيجته تكون في العادة صورة باهتة، أو ممسوخة، من الأصل. وقد شاب هذه العلاقة الكثير، خاصة بعد أحداث الحادي عشر

وحيث أن كل قطر عربي يشكل نوعاً ثقافياً، أو قل معرفياً، وإن تنوع داخلها، فإن ثمة فرصاً هائلة بالتأكد للتفاعل بين الأنواع الإثنية والدينية والثقافية على اتساع الوطن العربي الكبير- عبر "منطقة مواطنة حرة عربية" تتيح تلاقح جميع البنى الرمزية وحاملها من البشر، قبل السلع ورؤوس الأموال. وإذا سمحت الدول العربية لهذه التشكيلة الهائلة من التنوع الثقافي عبر جميع أقطارها بالتلاقح الحر، لسنحت فرصة لا يوجد بمثلها التاريخ كثيراً لتشكّل حضارة عربية بالغة الغنى يمكن أن تثري العالم كله بتنوعية فريدة من الرقي الإنساني في عصر مجتمع المعرفة العالمي.

(هـ) الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى

لم تزدهر حضارة عبر التاريخ دون تفاعل مبدع مع ما خلاها من معالم تقدم إنساني، سابق أو معاصر، وبخاصة على صورة معرفة مستحدثة، تأخذ منه حين يفوقها وتعطي هي ذاتها حين تبتدع، إثراء لكليهما وللإنسانية جمعاء.

وقد كانت الحضارة العربية الإسلامية، في أوج ازدهارها، النموذج المثالي على الأخذ والتمثل، ثم العطاء بسخاء حين شادت صرحها المعرفي المتميز. وهكذا الدنيا، دولاً في المعرفة كما في السلطان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يسمى الآن المعرفة "الغربية" ليس إلا نتاج تراكم مساهمات البشرية عبر التاريخ. وقد ساهم فيه الوطن العربي بجدارة إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وعليه، فإن للعرب نصيباً حقاً في هذه المعرفة الإنسانية يتعين ألا يغربوا عنه أو يمكنوا أحداً من نزعها عنهم.

حضر التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى

الترجمة جسر فسيح لنقل المعرفة وتوطينها في المجتمع المنقول إليه. وحيث تتخلف البلدان العربية حالياً في مضمار اكتساب المعرفة، وبخاصة في إنتاجها، وجب أن يسعى العرب لامتناس الإنتاج المعرفي العالمي واستيعابه تأسيساً نهضة معرفية في الوطن العربي. إلا أن

يطلب مجتمع

المعرفة أن يحمي

كل بلد عربي

جميع الثقافات

الفرعية التي

يحملها أبنائه، بل

وأن يدعم فرص

ازدهارها وتفاعلها.

الوطن العربي

بحاجة ماسة

لاستعادة مجد

الترجمة فيه.

عالية التأهيل، دور الجسر الرابط بين الثقافة العربية وشتى الحضارات الإنسانية. وقد تتاح لهم نتيجة لوجودهم في مجتمعات حرة فرصاً أفضل من العرب في المنطقة، للعمل من أجل النهضة العربية، شريطة أن تتكفل البلدان العربية بإقامة القنوات اللازمة لذلك، من قبيل تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (إنشاء قواعد بيانات منظمة للكفاءات العربية بالخارج، وتأسيس وسائل اتصال دورية جذابة، خاصة باستعمال تقانات المعلومات والاتصال الأحدث، ومنح تسهيلات للزيارة والإقامة في جميع البلدان العربية، ودعم الثقافة العربية في المهاجر)؛ وإنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة الكفاءات العربية في المهجر إما في صورة استشارات أو زيارات عمل موقوتة وغير ذلك. وتتيح التقانات الحديثة في المعلومات والاتصال أشكالاً مبتكرة من نقل خبرة الكفاءات العربية المهاجرة في خدمة جهود التنمية في البلدان العربية عن طريق مواقع على شبكة الإنترنت مثلاً تتيح قيام شبكة رقمية⁷ بين الكفاءات العربية في الخارج، والراغبين في الاستفادة من علمهم وخبراتهم في البلدان العربية؛ ودعم البلدان العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة لتصبح شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين بين المهاجرين ووطنهم.

تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية واصلاح النظام العالمي

يمكن أن تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دوراً مهماً في التلاقح الحضاري بين العرب والدوائر الحضارية الأخرى. ولكن استفادة البلدان العربية ما زالت محدودة من هذه الوسيلة. ويتعين الاعتراف أولاً بضعف الدور العربي في هذه المنظمات، لأسباب عدة منها تشتت البلدان العربية وفقرتها. إلا أن بنية المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي تدهور أداؤها في ظل النظام العالمي وحيد القطب القائم، قد قللت من استفادة بلدان العالم الثالث من المقاصد النبيلة لهذه المنظمات.

وهكذا، فإن كان مطلوباً من البلدان العربية تفعيل نشاطها، وتعظيم استفادتها من خلال تقوية تعاونها وتوحيد كلمتها، في المنظمات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تساهم في إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي، وعلى صعيد العالم، فإنه بات مطلوباً إصلاح بنية هذه المنظمات وآليات اتخاذ القرار فيها بحيث تتيح مشاركة أوسع لدول العالم النامي وللشعوب، بما

من سبتمبر 2001، حيث تعرض العرب والمسلمون، بل العروبة والإسلام، لتشهير واستباحة في الغرب ينمان عن جهل فاضح في أحيان كثيرة، بل عن افتراء في بعض أحيان. ورغم أن هذا الموقف قد تصاعد إلى أكثر من خلاف في الرأي، إلا أن ذلك يجب ألا يدعونا إلى الانغلاق. فالولايات المتحدة، في المنظور المعرفي، لا تقتصر على إدارة معينة مألها إلى تغيير عبر آليات ديمقراطية. ومن ثم، فإن خلافاً مع الإدارة الأمريكية الحالية، مهما اشتد، لا ينبغي أن يغلق الأبواب أمام التواصل والتلاقح المعرفي بين العرب وعموم المجتمع الأمريكي. ويشتمل الغرب على أكثر من الولايات المتحدة. فأوروبا مثلاً تجمعها والعرب وشائج جغرافية (البحر المتوسط) وتاريخية وثقافية (خاصة عبر إسبانيا) تبقى مجالاً واسعاً لاستثمارها لصالح الطرفين، وبخاصة إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، لا سيما في مجالات العلم والتقانة.

إن العرب في حاجة ماسة لتوثيق عرى التفاعل مع الثقافات الإنسانية كافة، دون الاقتصار على الغرب، أي مع الاهتمام بوجه خاص بالدائرة الآسيوية ودول الجوار غير العربية. ويتعين أن يقوم هذا التفاعل على أساس متين من الفهم العميق والاحترام المتبادل.

ولا خلاف في أن الترجمة جسر قوي بين الحضارات بهذا المعنى، ووسيلة لنقل المعرفة وتوطينها في الوطن العربي، على ألا تقتصر على المواد المطبوعة.

وفي هذا التفاعل الحضاري المزدوج يمكن أن يلعب العرب المقيمون في الخارج ومواطنو البلدان الأخرى عريبو المنشأ، وكثرة منهم من الكفاءات

الإطار 9-9

الكندي (800-873): استحسان الحق بصرف النظر عن المصدر

"ينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا، فإنه لا شيء أولى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا تغيير بقائله ولا بالآتي به"
المصدر: مقتطف في (ابن رشد، 1999، 33).

الإطار 10-9

ابن مسكويه (325-421 هـ) في مدح التلاقح الحضاري

"لقد اخترت عنوان هذا الكتاب، "جاويدان خرد" (بالفارسية)، لأقول للقارئ أن العقول في جميع الأمم هي واحدة في جوهرها. فهي لا تختلف بعضها عن بعض بالنسبة إلى اختلاف البلدان، وهي لا تتغير بالنسبة إلى تغير الزمان، وهي لا تشيخ ولا توهم"
المصدر: ابن مسكويه، الحكمة الخالدة (جاويدان خرد)، تحقيق عبد الرحمن بدوي و فرانتز روزنتال، 1980، 147.

يضمن العدالة وتحقق مقاصد هذه المنظمات بالدرجة الأولى في ضمان الأمن والسلم على صعيد العالم - وهي المقاصد التي تبين أن النظام القائم لم يعد عليها بقادر.

غير أن إقامة مجتمع المعرفة، وبناء التنمية الإنسانية بوجه عام، في البلدان النامية، ومنها العربية يتطلب إصلاحاً جوهرياً في النظام العالمي، في طبيعته وبنية مؤسساته، حتى تصبح العولمة بحق قوة دافعة للتنمية الإنسانية، وخصوصاً لاكتساب المعرفة، في عموم العالم عوضاً عن آلية لتكريس مصالح الأقوياء في النظام العالمي الجائر القائم.

ولن تنهض للعرب فرصة جادة في المساهمة الفعالة في إعادة تشكيل النظام العالمي كي يصبح أكثر عدالة بوجه عام، وأوفر دعماً لإقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي بوجه خاص، طالما بقوا على فرقتهم وتشردمهم. هذه ظروف لا تتيح للدول العربية إلا دور المتلقي لإملاءات القوى المهيمنة على النظام العالمي الراهن، خدمة لمصالحها، التي قد لا تتناغم مع غايات العرب في الحرية وإقامة مجتمع المعرفة

وبناء التنمية الإنسانية. إنه بلا شك مأزق تاريخي لن يمكن الخروج منه إلا بصحوة عربية، جسور وقادرة، تغير من وجه الحياة في عموم الوطن العربي وصولاً لغايات الأمة بما ينعكس، في النهاية، على موقع الأمة في إقليمها، وعلى دور العرب في صنع عالم جديد ونبييل للبشر جميعاً.

وعلى وجه الخصوص، أوضحت الحاجة ماسة لإعادة هندسة العمل العربي المشترك بحيث يقوم على مشاركة شعبية فاعلة طال إسقاطها، ويضمن فعالية عملية ما فتئت مفتقدة، ويعيد الحيوية إلى الوحدة العربية التي كاد العرب بها يكفرون.

يجب مثلاً ألا يبقى من قبيل التمني أن يتوفر القادة العرب والمؤسسات العربية - القائمة بعد إصلاحها اللازم، أو المستجدة مخلصاً من سوءات تلك السابقة - على تصميم وتنفيذ برنامج مخطط بأسلوب علمي سليم لإقامة مجتمع المعرفة، وفق الرؤية المتضمنة في هذا الفصل، عبر تعاون عربي وثيق، ولإنفاذ مشروع " منطقة المواطنة الحرة العربية" التي تضمن للعرب العزة والمنعة في الألفية الثالثة.

من أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصاً ومجتهداً، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.

إن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن.

الدين والثقافة والتاريخ تحض عليها، ولا يقوم حائل دونها إلا بئى وضعية، في الاجتماع والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة؛ بنى من صنع البشر. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوا أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.